



على القوي الذي هو شركات التأمين، بإلزامها بتخفيض تكلفة التأمين، وتقليل تعقيداته، وتسريعه، بل قدرت على صاحب السيارة الضعيف وحمّلته الجَمَل بما حمل، وعالجت الأمر بما يسهل عليها، ومُضاعِفُ لأرباح الشركات، ومُضاعِفُ لمعاناة الكثير من الغلاء والضرائب والغرامات والديون!.

وأصبح لسان حال الإدارة هو: خُذْ مخالفة مرورية والثانية مِندًا هديّة، فما هكذا تُورِّد الإبل يا سعد، والمواطن يحتاج لمن يُخفِّف أعباءه المادية لا أن يزيدّها، ولن يصمد حساب المواطن وبدل الغلاء مع هكذا زيادات في الأعباء؟ فقليلًا من الرِّفق بالمواطن يا إدارة المرور!.

وفي العموم، أتمنّى أن تدرس كلَّ جهة قراراتها جيدًا، وتُلمِّمَّ بجوانبها خصوصًا تأثيرها على قدرة المواطن العادي المادية، ومدى استطاعته عليها، فمن السهل إصدار القرارات، لكن ما الذي بعدها؟ هل هو «سدرٌ دُوًا وقاربوا»؟ هل غايتها لصالح المواطن؟ هل وسيلتها عادلة على جميع الأطراف التي تمسُّها بنفس المقدار؟ وسواءً بسواء؟، أترك الإجابة لمن كان له قلب وألقى السمع وهو شهيد!.

بقلم : طلال الفشقري